

أزمة ديمقراطية

يعبر الانقسام الحاد الذي تعيشه البلاد عن مأزق النظام السياسي في لبنان. فالتوفيق بين احترام إرادة الاكثريّة وتأمين توافق الطوائف يبدو متعزراً، والتعطيل سيّد الموقف. وما من حيلة لدى الأطراف المتنازعة سوى الاستنجاد بالوساطات الخارجية. في الماضي لعبت الوصاية السورية دور الحكم. اليوم أضحت الساحة مفتوحة على الصراعات الإقليمية والدولية.

هذا ما كشفته الحرب الاسرائيلية على لبنان. إنّ سوء التنسيق بين الدولة والمقاومة ترك المواطنين في وضع مكشوف وساهم في إطالة فترة العدوان وفاقم تداعياته. وراحت أرواح الناس وأرزاقهم فدّى لنظرية الحرب استمراراً للسياسة. لكن المواطنين بادروا إلى التضامن في مواجهة العدوان فساندوا بعضهم بعضاً، وصمد المقاتلون، وتحسّن التنسيق بين الدولة والمقاومة، وصدر القرار 1701 في صيغة معدّلة.

تحديات كبرى أمام البلاد على جميع الأصعد، أهمّها الحفاظ على الأمن الشامل لجميع المواطنين، الذي يشمل إضافة الى الحماية من الاعتداءات الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي. على القوى الداعية إلى "بناء الدولة" (مهما تعددت صفاتها) أن تحترم المؤسسات الموجودة وتفعلها بدلاً من أن تهتمشها وتخرج عنها. فالسيادة ديمقراطياً نابعة من الشعب، والأكثريّة تتجلى في الانتخابات. ولا يغيّر هذا الواقع تظاهر أطراف حكومية ضدّ الحكومة أو معها، بل يقلل من صدقية احترامها لمؤسسات الدولة.

الدولة التي نطمح إليها هي دولة ديمقراطية علمانية عادلة. دولة شقافة تؤمّن أوسع مشاركة للمواطنين في صنع القرار ومحاسبة المسؤولين. دولة تحترم المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات، بصفتهم مصدر التشريعات والقوانين وغايتها، لا جزء من رعية أو طائفة أو لفئة. دولة تمتلك حصرية السلاح، ويرجع إليها كل القرارات المصيرية كالحرب و السلم، فلا يتم التفرد بالمصير و القرار الوطني. و دولة لا تنسى فلسطين وتدافع عن حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.

نحلم؟ طبعاً. لكننا نسعى جاهدين إلى مجتمع يكون فيه الإنسان قيمة وغاية بحد ذاتها. وندرك أن التغيير المنشود يتطلب انخراط الشباب في الشأن العام وتوسيع مساحة مشاركتهم في صنع القرارات التي تعينهم وتؤثر فيهم، في جوّ من التحاور والانفتاح. فما تقسيم الناس على أسس واهية الا لحجبهم عن رؤية مصالحهم المشتركة.

على الطلاب الجامعيين أن يكونوا رياديين في هذه المسيرة عبر جميع الأطر السلمية المتاحة أمامهم. والجامعة الأميركية فضلى في هذا المجال. علينا أن نتحلّى بالمسؤولية ونحترم الاختلاف. في الظل الوضع الحساس الذي نعيشه قد نحتاج أيضاً إلى المزيد من الانفتاح وطول البال، خصوصاً بعد ما شهدناه في جامعات اخرى.

هناك اشاعات في شأن امكان الغاء الانتخابات الطالبية هذا العام. وكلام عن ضرورة تفادي النشاطات السياسية في الحرم الجامعي. هل الحرّيّة تؤدّي الى الفوضى؟ ألا نستحقّ المساحات الديمقراطية التي استحدثت في جامعتنا على مدى السنين؟ أداؤنا سيكون خير جواب. الحمل كبير. فالناس يتابعوننا كمؤشر لامكان الانفراج على الساحة الوطنية.